الاوسط وان اكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى
السبب الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير في تصغيري
احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرف فانه لزوال احدى السببين اما زوال الوزن
بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا عليه بانه
معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذا لم يكن معنا داله فالحكم بصرفه بعيد
انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا
لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف
مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة
اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال كونه علما فانه ينصرف مكبرا
ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره
تحيلئ بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على وزن تدحرج وتبيطر السبب الثالث
ارادة التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لتناسب اغلالا في وقواريرا
قواريرا بصرفهما وصلا ليناسب الاول اخر سائر الايات والثاني الاول عند صرفه قاله
الخبيصي ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما ليناسب ودا وسواعا ونسرا
وافاد بهاتين القراءتين انه لا فرق فيما يمتنع بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين وان الصرف
في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا او لا على قول
من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا فعلى لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسر
كقوله اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب والقوافي مجرورة
او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات
انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فراء فهاء تانيث
اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة
وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك
تصيرني راجلة اي ماشية بعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان يحمل كلامهم
في امثال ذلك على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الضرورة باعتبار
ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين
المقتضيتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش
وقال كانها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واجاز
الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان
يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه
الاصول بالفروع وأباه سائر البصريين اي باقيهم واحتج عليهم بنحو قوله وهو الاخطل
طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب
للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره
حتى ادعى الخلافة وسمي امير المؤمنين وكانت زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة
الباس حتى كان الحجاج حين هيبته يخاف منها والازارق جمع الازرق بزاي فراء مفعول له
طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر

اطمعه

اطمعه وغرة والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت
وعن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا
وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه
مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان
السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يدعون
ان الفعل اصل للمصدر فتنزل التفرعية الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان
ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف
قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك
والى المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف
قد لا ينصرف فصل المنقوص وهو الذي في اخره ياء ساكنة لازمة المستحق
لمنع الصرف ان كان غير علم يحذف ياؤه رفعا وجرا وينون باتفاق سواء كان جمعا لا نظير
له في الاحاد ام مصغرا فالاول كجوار فانه ما منع من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني نحو اعيم
تصغير اعمى فان ما منعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو ابيطر بناء على ان وزنه افعل لا يفيعل في
الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كقاض علم امرأة فان مانعه من الصرف
العلمية والتانيث المعنوي وكيرمي علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول
عنه فتقول جاءني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين
وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا
ففي اعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحق وجمهور
البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وابي زيد منهما البغداديين
فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري واعيمي وقاضي
ويرمي باثبات الياء الساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري
واعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما تفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو الفرزدق
قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل
ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والالف للاطلاق وخلقا بفتح الخاء
المعجمة واللام وفي اخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح الميم
المتجافي المنكمش وقال عبد الله ابن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطأ
في فتح الياء من يعيليا ورد بانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجرمي ضرورة
كقوله وهو الفرزدق في عبد الله لما بلغه مقالة عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال
على حد والفجر وليال هذا باب اعراب الفعل المضارع اجمع النحويون
على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا كيقوم
وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على اقوال اصحها قولهم رافع المضارع تجرده من
الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه اشار الناظم
بقوله ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم لا رافعه حلوله محل الاسم
البصريين عنوا الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1